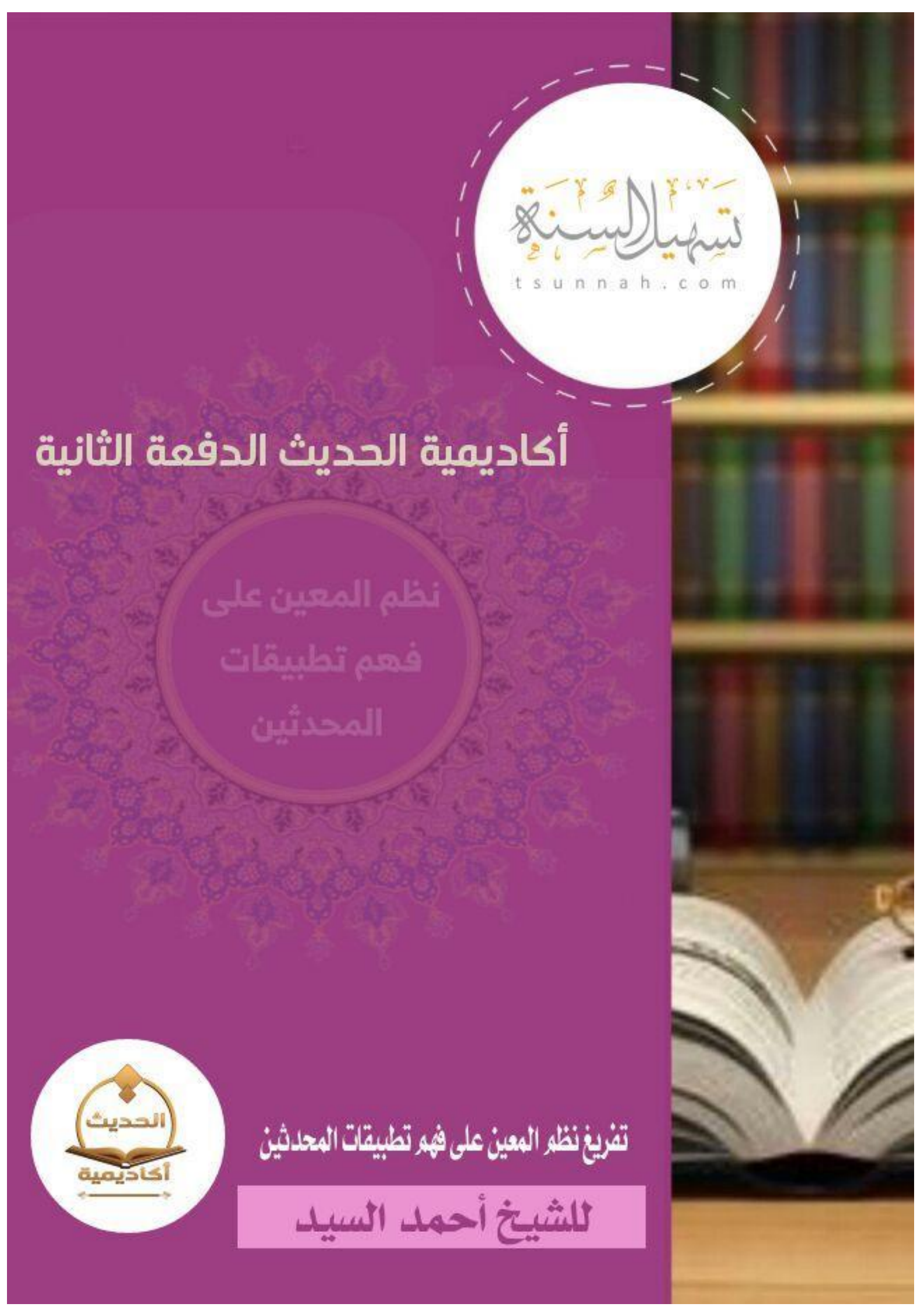
تسهيل السنة
tsunnah.com
أكاديمية الحديث الدفعة الثانية
نظم المعين على
فهم تطبيقات
المحدثين
الحديث
أكاديمية
تفريغ نظم المعين على فهم تطبيقات المحدثين
للشيخ أحمد السيد

بسم الله الرحمن الرحيم

الدرس الاول

١

المقدمة:-

احتوت على أربعة محاور رئيسية:-

المحور الأول: أهمية الرجوع إلى كتب وعلوم المتقدمين:

بين الشارح أهمية الرجوع لكتب وعلوم المتقدمين رغم كل الفائدة الموجودة في المختصرات المتأخرة؛ إلا أنها لا تغني عن العودة لكتب المتقدمين وعلومهم خاصة في الحكم على الأحاديث.

المحور الثاني: بعض أسماء المتقدمين

المحور الثالث: ذكر شيء من أحوال كتب المتقدمين

وتم جمع المحورين الثاني والثالث فيما يلي:

١.الأمام أحمد بن حنبل:

- ❖ جمع بين أطراف الحديث من الإسناد والمتن، كما كان من أحفظ الأئمة لفقه الصحابة حتى يكاد لا يفوته منه شيء.
- ❖ كان مكثراً في الكلام في الرجال (الجرح والتعديل)، ونجد ما قاله في كتب "السؤالات" التي نقلها أصحابه وأبناؤه، كذلك نجده في الكتب المتأخرة الواردة عنه مثل كتاب تهذيب التهذيب.

❖ نجد كلامه في علم الحديث والمصطلح وقواعد الحديث في الكتب المتأخرة التي نقلت كلام المتقدمين، مثل "الكفاية" للبغدادي.

❖ نجد أحكام الإمام أحمد على الرجال في كتاب "تهذيب التهذيب" وهو أشمل من كتب السؤالات الواردة عنه.

*فوائد:

✓ نجد أقوال المتقدمين في كتب السؤالات التي يكتبها أصحابهم، كما نجدها في كتب المتأخرين التي تنقل كلامهم مثل كتاب "تهذيب التهذيب" للحافظ ابن حجر (يعد "تهذيب التهذيب" أجمع من "تهذيب الكمال" في الجرح والتعديل؛ حيث كان الحافظ ابن حجر يزيد فيه على ما قاله المزي).

✓ نجد كلام الأئمة المتقدمين في علم الحديث والمصطلح وقواعد الحديث في:

O الكتب المتأخرة التي نقلت عنهم.

O الكتب المعاصرة الاستقرائية التخصصية، مثل: "الحديث الحسن عند الترمذي".

O الكتب المعاصرة الشمولية التي تنقل علوم الحديث بشكل عام، مثل: كتاب "تحرير علوم الحديث" للجديع.

✓ يرى الشارح أن من الكتب المركزية في علم الحديث ما يلي: "مقدمة ابن الصلاح"، "شرح العلل"، و"تحرير علوم الحديث".

٢. الأمام يحيى بن معين: تميز في علم الجرح والتعديل.

٣. الأمام علي بن المديني: تميز في علم العلل، وله كتاب مطبوع اسمه "العلل". (هو شيخ البخاري)

تنبيه: الإمام أحمد ابن حنبل ويحيى بن معين وابن المديني هم تلاميذ يحيى بن سعيد القطان تلميذ شعبة بن الحجاج.

٤.الأمام البخاري: عالم فذ في جميع علوم الحديث ومن أهمها العلل.

- ألف كتاب "التاريخ الكبير" في الرجال وفيه أيضاً علل بعض الأحاديث.
- تجد أحكام البخاري التي لم يخرجها في صحيحه في ثلاثة كتب: "التاريخ الكبير"، "جامع الترمذي"، و"العلل الكبير للترمذي".

٥.الأمام الترمذي: أكثر ما اشتهر به هو جانب الرواية، كما عرف بشيء من الصنعة الحديثية وإن لم يكن في مستوى من ذكر قبله ولا من ذكر بعده، كما انه من المقلين في الكلام عن الرجال.

- أحكامه على الأحاديث موجودة في "جامع الترمذي"
- كلامه في علوم الحديث نجده في "العلل الصغير" الذي هو جزء من كتابه "جامع الترمذي"
- شرح ابن رجب العلل الصغير يعد من أهم ما كتب علماء الحديث على الإطلاق.

٦.الأمام مسلم: من المقلين في الكلام على الرجال

- يُعرف كلامه في الأحاديث في "صحيح مسلم"، اما علوم الحديث فهي في "مقدمة صحيحه".
- كتابه "التمييز" من أهم الكتب الحديثية ويعتبر من كتب علم العلل.

٧.الأمامان الرازيان: هما أبو حاتم الرازي وأبو زرعة الرازي، اشتهرا بالكلام في الجرح والتعديل، وخدم علمهما عبد الرحمن ابن أبي حاتم الرازي بنقل كلامهما في كتب عدة، منها:

❖كتب "سؤالات" عن أحاديث بعينها وليس فيها كلام عن الرجال.

❖كتاب "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم الذي نقل فيه كلامهما في الرجال.

❖كتاب "العلل" لابن أبي حاتم الذي نقل فيه كلامهما في العلل.

❖كتاب "المراسيل" لابن أبي حاتم الذي نقل فيه كلامهما في الوصل والانقطاع.

٨.الأمام النسائي: عالم وإمام كبير في علوم الحديث، علمه تطبيقي نجده في سننه، وهو آخر الأئمة الستة وفاةً.

❖ اجتبي من كتابه "سنن النسائي الكبرى"، كتاب "سنن النسائي الصغرى" ليكون من الكتب الستة.

*فائدة: لم يكتب هؤلاء التسعة قواعد جامعة ترتب علومهم، حيث كانت أغلب علومهم تطبيقية.

المحور الرابع: بعض الكتب التي جمعت كلام المتقدمين:

١.كتاب "الكفاية" للخطيب البغدادي، الذي نقل عن المتقدمين (كما نقل عن المتكلمين ما لم يثبت صحة نسبته للمتقدمين).

٢.كتاب "شرح علل الترمذي" لابن رجب.

الدرس الثاني

أقسام الحديث من حيث القبول والرد:

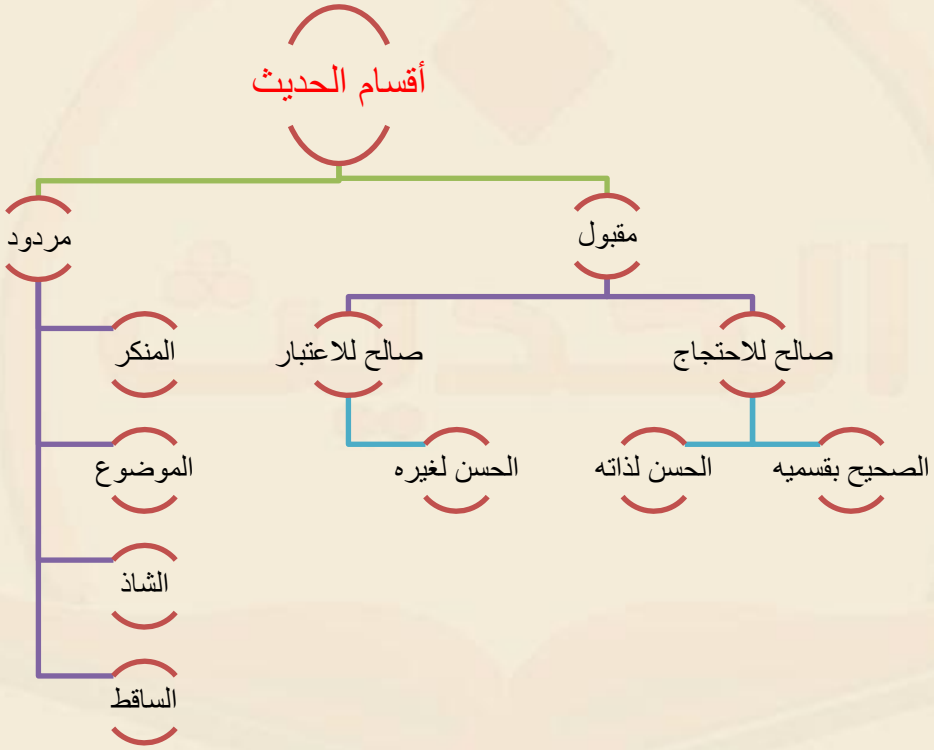

تنبيهات أساسية

☒ أقسام الحديث من حيث القبول والرد لا تساوي أقسام الحديث من حيث الصحة والضعف.

☒ يقسم الحديث بحسب القبول والرد باعتبار أحوال الرواة وصفاتهم وبظروف الإسناد.

ينقسم الحديث من حيث القبول والرد إلى قسمين:

القسم الأول:

الحديث المقبول: "هو الحديث الذي لم يتبين خطؤه"، وينقسم إلى قسمين:

١-المقبول احتجاجاً: "هو ما رواه عدل ضابط بإسناد متصل، مع خلوه من الشذوذ والعلة".

*فوائد:

- ✓ قد يكون الحديث المردود من رواية الثقات.
- ✓ الحديث الذي روي عن ثقات بينهم راوٍ ضعيف، لا يتبين خطؤه وإنما يتبين ضعفه؛ لأن الراوي إذا كان ضعيفاً ضعفاً عادياً فهذا بسبب سوء حفظه وكثرة خطئه، فلا يحتج بكل رواياته ولا يحكم على كل روايته بأنها خاطئة قطعاً، ولكن لا يحتج بها ما لم ترَ من غير وجه أو ترافقها قرينة تقويها.

٢-المقبول اعتباراً: "هو الحد الأدنى من الحديث المقبول"، مثل ما يلي:

١.الحديث المرسل: "فهو من قسم الضعيف الذي لم يتبين خطؤه"، وإنما تبين ضعفه.

- الحديث المرسل(المتعارف عليه عند المتأخرين): "هو ما رفعه التابعي (تعريف البيقوني في بيت: "ومرسل منه الصحابي سقط" غير دقيق، كما أن المرسل عند الحفاظ لا يعني فقط ما أسقطه التابعي وإنما ما فيه سقط).
- انقطاع السند علامة على الضعف ولكن لا تبين درجة الضعف، فقد يكون الساقط من الرواية كذاباً أو ساقطاً أو ضعيفاً وقد يكون ثقة.

- من أقوى المراسيل "مراسيل سعيد بن المسيب"، حيث يعلم من القرائن المحيطة به أن من سقط من روايته لن يكون كذاباً أو غاية في الضعف، ولكن أقصى ما فيه أن يكون راوٍ غير مشهور.
- الثقة ليس من شرطه ألا يروي إلا عن ثقة، وقد يروي الثقة عن ضعيف.

٢. الحديث الضعيف ضعفاً يسيراً مما أطلق عليه بعض الحفاظ الأوائل أنه "حسن"، (الحسن هنا لا يراد به الاحتجاج بالحديث من عدمه، وإنما يعني أن الناقد استحسن معنى في الرواية، قد يكون راجعاً للصحة وقد يكون راجعاً لاعتبار آخر).

- إذا قلنا عن حديث بين الصحة والضعف فليس فيه إشكال، أما إذا قلنا أنه لا يوجد معنى للحسن إلا ما يدل على طبقة بين الصحة والضعف فهذا خطأ كبير.
- قد يكون المستحسن في الحديث أنه لم يتبين خطؤه.

عبارة مركزية: قال الإمام أحمد بن حنبل: "حديث الضعفاء قد يحتاج إليه في وقت، والمنكر أبداً منكر"

- من الأمثلة على هذا القسم هو ما حسنه الترمذي، حيث أن الترمذي إن قال "حديث حسن" ولم يقل "حديث صحيح" فالأصل أن في الحديث إشكالاً لكنه لا يصل إلى درجة كبيرة (لهذا لا يُعامل تحسين الترمذي كمعاملة الحسن بالاصطلاح المتأخر الذي اتصل إسناده برواية العدل عن مثله الذي خف ضبطه من غير شذوذ أو علة) فهنا نتحدث عما لم يقوِّه غيره من الروايات ولم يقارب الصحيح المعتبر للاحتجاج.
- قال ابن رجب في الجمع بين قول الإمام أحمد والترمذي: "مراد الترمذي بالحسن قريب من مراد أحمد في الضعيف"

- إذا أخرج أبو داوود السجزي صاحب السنن حديثاً وسكت عنه، فهذا يعني أن الحديث مقبول، ولا يفرق بين ما هو صالح للاحتجاج وما هو صالح للاعتبار وإنما يقصد هنا الحد الأدنى من القبول.
- إذا قال البخاري "حديث مقارب": فهذا يعني أن الحديث قريب من هذه الطبقة، كذا قريب منه ما رواه مسلم في القسم الثاني من الرواة في صحيحه.

*فائدة:

✓كل ما ذكر سابقاً من المقبول للاعتبار وما قال فيه الترمذي حسن، ليس على درجة واحدة فهو على مراتب ولا يأتي على وجه واحد.

الدرس الثالث

مراجعة بسيطة:

– أقسام الحديث من حيث القبول والرد قسمان: المقبول والمردود.

–ينقسم الحديث المقبول إلى قسمين: قسم مقبول للاحتجاج، مثل: الحديث الصحيح، والحسن بالاصطلاح المتأخر (وهو ما اتصل إسناده برواية العدل الذي خف ضبطه عن مثله من غير شذوذ ولا علة) وقسم مقبول للاعتبار مثل الضعيف الذي لم يتبين خطؤه، أما الضعيف الذي تبين خطؤه فهو مردود.

–الفرق بين المقبول للاعتبار والمردود يتلخص في عبارة الإمام أحمد حين قال: " حديث الضعفاء قد يحتاج إليه في وقت، والمنكر أبداً منكر"

فوائد الحديث الضعيف (المقبول للاعتبار) كلها قائمة على فكرة أن الضعيف يصيب ويخطئ وإنما ضُعّف لكثرة خطئه لا لعمومه، وقد يكون جزء كبير مما روى صواباً، فيبدأ البحث عن قرائن فيه، من فوائدها ما يلي:

١. يرجح الخلاف في الحديث.

توضيح: مثل أن يروي ثقة عن ثقة، ممن أمكن لهم المعاصرة والسماع لكن لم يثبت السماع، فيأتي راوٍ ضعيف ويضع بينهما واسطة، فهنا تقبل زيادة الضعيف لأنه زاد ولم ينقص، أما إن كان كذاباً أو ساقط الحديث فلا يقبل قوله سواء بالزيادة او بالنقصان.

- مثال: سئل أبو حاتم الرازي عن مسألة في كتاب العلل: كان عبد الله بن لهيعة (وهو ضعيف) قد أدخل واسطة بين مكحول الشامي وبين عنبسة (وهما ثقات لكن لم يثبت

سماع مكحول من عنبسة) والواسطة هو مولى عنبسة، فحكم أبو حاتم لابن لهيعة، ولما سئل عنه قال: لو كان قد أنقص لم أقبل، ولكنه زاد (وكأن قرينة زيادة الراوي تدل على قرينة الزيادة في الحفظ)، وهنا قُبِل الحديث قبول اعتبار لترجيح مسألة حديثية، فأصبح حديث مكحول عن عنبسة ضعيفاً لأن الواسطة بينهما مجهول.

- بعد قبول زيادة الضعيف وجب دراسة باقي نواحي الحديث فقد يكون ضبط الإسناد ولم يضبط المتن ونحوه.
- حتى لو كان الراوي ثقة يجب التنبه للروايات فقد يحدث خطأ من الثقات كما يأتي الصواب من الضعفاء ولا يكتفى بالحكم العام على الرواي للحكم على كل أحاديثه.

٢. طلب العاضد (ما يسمى بعملية الاعتبار).

- مثل: حديث يرويه قتادة بن دعامة السدوسي (وهو أحد مدارات الحديث الستة) ولم يروه عنه إلا حماد بن سلمة (وهو ثقة وإمام) وكلاهما بصريين، إلا أن روايته عن قتادة ليست متينة، (غير أنه أثبت الناس عن ثابت البناني)، فنبحث عن عاضد كأن نجد رواية لعمران القطان (الذي فيه ضعف)، عن قتادة لكن باجتماعها تقوى الرواية؛ حيث أن ما يخشى من نقص حماد في روايته عن قتادة جبر بعمران.

*فائدة:

✓ قتادة بن دعامة السدوسي هو أحد مدارات الحديث الستة، ويروي عن أنس بن مالك ويروي عنه شعبة وسعيد بن أبي عروبة وهشام الدستوائي، ثم همام بن يحيى ثم أبان العطار وأبو عوانة.

٣.الاستفادة من الخبر نفسه وإن كان ضعيفاً، فيفيد خبر من الأخبار الشرعية أو معنى أو يؤيد ثواب أو عقاب لحكم ثابت شرعاً.

- يصح الاستشهاد بالحديث الضعيف كالوعيد على حكم ثبت تحريمه شرعاً، بشرط ألا يكون الحديث شديد الضعف ولا خطأ واضح (كأن يكون الراوي غاية ما فيه هو سوء الحفظ).
- يقول بعض العلماء أن الأحاديث الضعيفة في فضائل الأعمال يعمل بها، ويشترط هنا ألا يكون الحديث الضعيف يؤسس لأصل عبادة (كصلاة التسابيح).
- قد تأتي علل في بعض الأحاديث وتتبين لعالم وتخفى على غيره أو يعللها عالم من العلماء ويصححها آخر، كما فعل ابن حجر في مقدمة فتح الباري التي جمع بها كل الأحاديث التي انتقدت على الإمام البخاري وسردها حديثاً حديثاً وأتى بالانتقادات وأجاب عنها، كما أنه توقف عن الإجابة عن بعضها.
- قال ابن المديني: "الحديث إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه"، وأحياناً يقع اختلاف بين الطرق مما يصعب ترجيحه على العلماء ويثبت أن علم الحديث لا يمكن أن تتم قولبته أو تعليبه وهو علم قائم على دراسة وتحليل كل حديث منفرداً.
- يشدد العلماء في الأحكام ما لا يشددونه في فضائل الأعمال.

*فائدة:

✓ يعتبر المرسل ضعيفاً لأن الساقط منه مجهول، ولكنه لا يكون مردوداً لاحتمالية أن يكون الساقط ثقة.

✓ يستخدم لفظ "رُوِي" لتعليق بعض الأحاديث كما فعل البخاري في بعض الأحاديث المقبولة للاعتبار مما أوردها في كتابه وهي (المعلقات بصيغة التمريض).

قاعدة- يقول الناظم: **كل ما مضى ليس قواعد ثابتة وتحتاج تدقيق ودراسة للحكم عليه.**

القسم الثاني من الحديث من حيث القبول والرد:

الحديث المردود: "كل ما دون ما سبق هو المردود، كخطأ الضعاف والثقات على حد سواء".

- مثل أن يخالف أحد الثقات عدد أكبر من الثقات، فحتى لو عضدت روايته برواية ضعيف فلا يعتبر بها لمخالفتها الواضحة لمن هم أوثق باجتماعهم على الرواية.

بسم الله الرحمن الرحيم

الدرس الرابع

١

ضرورة فهم المصطلحات الحديثية بناء على تطبيقات أئمة الحديث المتقدمين:

مثل ألا تعرف معنى للحسن إلا ما عرف بأنه (ما اتصل إسناده برواية العدل الذي خف ضبطه عن مثله من غير شذوذ ولا علة)، فتصحح ما لا يصح مثل ما قيل فيه (حديث حسن إسناده غير متصل) أو تقلل من رتبة الصحيح الذي اتصف رواته بالعدل والضبط.

- **التعريف الجامع للحسن**: أن يستحسن الناقد معنى في الرواية، قد يكون راجعاً للمتن أو الإسناد، كما قد يكون راجعاً إلى معنى الثبوت أو إلى لفظ الكلام او المتن، وقد يكون راجعاً للغرابة، وغيرها....
- "الضعيف" عند الإمام أحمد يقارب معنى "الحسن" عند الترمذي ويقاربه "الصالح" عند أبي داوود.
- "الحديث المنكر" عند بعض المتأخرين هو ما خالف فيه الضعيف الثقة، وعند البيقوني هو ما رواه الفرد الذي لا يقبل انفراده، ويقول الذهبي في الموقظة أن المنكر ما تفرد به الضعيف وقد يعدون تفرد الصدوق منكراً كذلك، ولا يصح أن نقتصر في فهم المنكر على هذه التعاريف حيث أن له صور وإطلاقات كثيرة.

التعريف "الجامع للمنكر": أن يستنكر الناقد نوعاً من الخطأ أو الإشكال الواقع في الرواية وقد تتعدد أسبابه كما يلي:

١. مخالفة الضعيف للثقة.
٢. مخالفة الثقة للثقة (ويطلق عليها "الشذوذ" عند كثير من المتأخرين).
٣. تفرد الضعيف
٤. تفرد الصدوق

٤- تفرد الثقة وهو مقبول مالم يكن فيه التالي:

- نكارة في الحديث الذي انفرد فيه.
- أن يكون تفرد عمن كثر أصحابه وتواتروا لنقل ما يرويه.
- أن يروي حديثاً مما يرحل لأجل سنده، فمسلسل الحفاظ لا يهمل ويصعب التفرد به.
- مخالفته للثقات حتى يتم فحص القرائن الثلاثة التي ستأتي تالياً.

إيجاد الخطأ في متعدد الطرق أصعب منه في الحديث الفرد الواضح الخطأ، أما إن كان الإشكال في الفرد خفياً فإيجاد الخطأ فيه أصعب حيث لا يوجد ما يقارن فيه ليبين خطأه.

يوجد ثلاثة أنواع من القرائن لاكتشاف الإشكال في التفرد (وهو قانون يمكن تعميمه على الأخبار المعاصرة):

١-قرائن عائدة إلى المتن

✓ مخالفة المتن لما هو أصح منه.
✓ أن يكون حديث فيه تأسيس لحكم من الأحكام لم يأتِ له عاضد (كل ما ارتفعت قوة المتن تطلبت زيادة الصفات في الراوي حتى يحتمل منه أن يأتي بمثل هذا المتن) حيث

يمكن أن يرد متن فيه حكم لم يأتِ له عاضد من راوٍ بإسناد محدد، ويصحح له متن آخر فيه قصة أو حدث من السيرة انفرد به بنفس الإسناد.

٢-قرائن عائدة إلى الإسناد

- ✓ oكل ما زادت قوة الإسناد كان التفرد بالحديث أدعى للنكارة، حيث لا يمكن أن يفوت الحديث الثقات حتى يتفرد به صدوق أو ضعيف.
- ✓ معرفة الراوي بشيخه (إثبات المعاصرة والتلقي).

٣-قرائن عائدة إلى الراوي

- ✓ إذا كان الراوي من الحفاظ الكبار، مثل: مسعر، شعبة، الزهري، نافع، مالك وسفيان الثوري، فهذا أدعى للقبول والأدنى فالأدنى.

☒ مراتب الرواة في الاصطلاح الحديثي من الأعلى للأدنى:

١) ثقات حفاظ.
٢) ثقات وسط.
٣) صدوقين.
٤) شيوخ.
٥) ضعفاء.

كلما ابتعدت طبقة المتفرد عن المصدر - النبي (ﷺ) - كان أدعى للنكارة، لأن التفرد بحديث في الطبقات المتأخرة أصعب -حيث كثر الرواة وعرفت مدارات الحديث وزاد الاهتمام في الحديث ونقله- حتى لو كان الراوي ثقة حافظ.

يقول الذهبي في "الموقظة": ((أنه كلما بعدت الطبقات عن المصدر زادت النكارة، حتى إذا كان المنفرد من طبقة مشيخة الأئمة (وهم شيوخ أصحاب الكتب الستة) أطلقوا النكارة على ما انفرد به، فإن روى أحاديث من الأفراد المنكرة قد تنتقل النكارة من الأحاديث حتى يقال عن الراوي أنه منكر الحديث)).

إن اجتمعت قرائن تفيد النكارة من الأنواع الثلاثة فالحديث منكر قطعاً، أما فيما عدا ذلك فهي نسبة وتناسب تعتمد على قوة القرائن، يستطيع من خلالها الناقد تغليب جانب على جانب ولا يوجد له قاعدة ثابتة حيث أنها أمور قياسية وغالباً ما يتردد بها النقاد.

الدرس الخامس

بيان معاني عدد من ألفاظ المصطلح المشهورة عند المحدثين الأوائل:

تنثني أهمية معرفة المصطلحات الحديثية على أمور من أهمها مقدار استعمال المصطلح، فكلما كثر استعمال المصطلح تأكدت أهمية معرفة معانيه وما يقتضيه، من وسائل معرفة معاني المصطلحات ان يبين عالم الحديث معانيها (أو يبينها المحدّث نفسه كما فعل الترمذي بتعرفيه للحسن عنده، وغيره..).

ومن هذه المصطلحات ما يلي:

١-المنكر:

❖ المعنى الأول:

- ما تفرد به من ليس أهلاً بالتفرد (وهذا ما اصطلح عليه البيقوني، في حين قال الذهبي أن تفرد الضعيف منكر كما قد يعد تفرد الصدوق منكراً أيضاً، مثال عليه: تفرد بقية بن الوليد الذي لا يحتمل تفرده وقال فيه إمامان من أئمة الحديث أنه منكر).
- أحد المعاني للمنكر هو تفرد بعض الثقات أو من دونهم وهو الشاذ في مصطلح المتأخرين، (وهذا ما ظن الناظم أن يستنكره السامع وأشار أن تفصيل أحوال التفرد سيأتي في الفصل التالي).

❖ المعنى الثاني:

مخالفة الضعيف للثقات (وهذا المعنى مستقر عند المتأخرين وهو ما ذكره ابن حجر في "نخبة الفكر" وهو من المعاني وليس منحصراً به، ومثال عليه: حين سئل أبو زرعة عن حديث رواه حبيب بن حبيب أخو حمزة بن حبيب عن أبي إسحاق عن العيزار عن ابن عباس(ﷺ)، قال: قال رسول الله(ﷺ): "من أقام الصلاة وآتى الزكاة وحج البيت وصام

رمضان وقرى الضيف دخل الجنة" وقال أبو زرعة أنه حديث منكر، إنما هو عن ابن عباس(ﷺ) موقوفاً، وقد استنكره أبو زرعة لأجل المخالفة حيث أنه استدل برواية أخرى موجودة وهي موقوفة عن طريق معمر وعمار بن رزيق (وهما ثقات) روياه عن أبي إسحاق عن العيزار عن ابن عباس(ﷺ) موقوفاً، وخالفهما حبيب وهو ضعيف.

❖ المعنى الثالث:

مخالفة الثقة للثقات، **مثال** عليه حديث أبي داوود في بدايات "سننه": "باب الخاتم يكون فيه ذكر الله تعالى يدخل به الخلاء"، قال أبو داوود: حدثنا النصر بن علي، عن أبي علي الحنفي، عن همام عن، ابن جريج، عن الزهري، عن أنس(ﷺ)، قال: " كان رسول الله (ﷺ) إذا دخل الخلاء وضع خاتمه"، قال أبو داوود: "هذا حديث منكر ولم يروه إلا همام والوهم من همام".

وهذا مثال فيه رواية الثقات (همام عن ابن جريج عن الزهري عن أنس(ﷺ)) ومع ذلك فضعفه أبو داوود وعزى الوهم فيه إلى همام وهو من الثقات الأثبات، ووجه الاستنكار فيه أن هذا الحديث يعرف عن ابن جريج من وجه آخر غير الذي رواه همام، فقد يكون اشتبه على همام متن بمتن أو اشتبه عليه الحديث، وإنما الحديث معروف برواية الثقات عن ابن جريج عن زياد بن سعد عن الزهري عن أنس(ﷺ) بمتن آخر وهو في إلقاء الخاتم، أن النبي(ﷺ) اتخذ خاتماً من ذهب ثم ألقاه.

❖ المعنى الرابع:

ما رد من الضعيف لخطأ الثقة أو الضعيف (وإذا ثبت خطأ الحديث فهو من قسم المردود سواء كان راويه ضعيف او ثقة)، مثال عليه، في كتاب "العلل لابن أبي حاتم" حين سأل والده عن حديث رواه عبيد بن هشام الحلبي، عن عبدالله بن مبارك، عن مالك بن أنس، عن محمد بن المنكدر، عن جابر(ﷺ)، قال: قال النبي (ﷺ) لرجل وهو يمازحه:" يا فلان ضرب الله عنقك" فقال له الرجل: "يا رسول الله في سبيله"، قال ابن المبارك: "هي كانت أول نية رسول الله (ﷺ)"، وقال أبو حاتم: "هذا منكر، أرى دخل له حديث في حديث"، كما عده الذهبي من مناكير عبيد بن هشام، وقد كان الرواة ثقات عدا عبيد

فبعضهم وثقه وبعضهم ضعفه لكن لم يكن الاستنكار لأنه وسط لكن لأنه أخطأ ودليل خطئه قول أبي حاتم أنه دخل عليه حديث في حديث، وقد وجد الحديث عن طريق آخر في موطأ الامام مالك لكن كان مرسلاً بطريق آخر وهذه الرواية هي المحفوظة.

- يعبر المحدثون عن الاستنكار الواقع في الرواية بلفظ "المنكر" أو "الخطأ" أو "الباطل" أو "الوهم" سواء كان بسبب دخول إسناد في إسناد، أو دخول حديث في حديث، أو زيادة ليست صحيحة، تركيب شيء غير مستقيم في الإسناد أو متن منكر.
- قد يستخدم أئمة الحديث أياّ من المصطلحات التي تفيد النكارة وهي سواء والأمر سهل، سواءً كانت بلفظ أئمة مختلفين أو بلفظ نفس الإمام فدلالتها واحدة وكلها بمعنى "المنكر".

وجه أهمية معرفة مصطلح "المنكر" هو لكثرة استعماله.

- يجب على طالب الحديث حتى يسير على فهم جيد ولا يقع في الإشكالات والتناقضات فلا بد أن يدرك توسع الألفاظ ولا يحاكم ألفاظ المتقدمين إلى تعريفات محددة تدل على صورة من صور المصطلحات ولا تدل على المعنى العام للألفاظ.

٢-الشاذ: "مخالفة الثقة للثقات"

وجه أهمية معرفة مصطلح "الشاذ" من جهة أنه صار باباً أو عنواناً معروفاً لا يكاد يترك في كتب علم الحديث المتأخرة (لم يكثر استعماله في الكتب المتقدمة).

الدرس السادس

بيان معاني عدد من ألفاظ المصطلح المشهورة عند المحدثين الأوائل (٢)

٢- الشاذ: "هو التفرد غير المحتمل أو مخالفة الثقة للثقات".

- ذكره الحاكم ونقله الخليلي عن حفاظ الحديث:" والذي عليه حفاظ الحديث أن الشاذ ما ليس له إلا إسناد واحد، يشذ بذلك شيخ ثقة كان أو غير ثقة، فما كان عن غير ثقة متروك لا يقبل، وما كان عن ثقة يتوقف فيه ولا يحتج به"، ويقول ابن رجب: "لكن كلام الخليلي في تفرد الشيوخ والشيوخ في اصطلاح أهل العلم هم من دون الأئمة والحفاظ فقد يكون فيهم الثقة وغيرهم، فأما ما انفرد به الأئمة والحفاظ فقد سماه الخليلي فرداً، وذكر أن أفراد الحفاظ المشهورين الثقات أو أفراد إمام عن الحفاظ صحيح متفق عليه، ومثله بحديث مالك في المغفر".
- كما ذكر ابن رجب عن الحاكم: "أن الشاذ هو الحديث الذي ينفرد به ثقة من الثقات وليس له أصل متابعٌ لذلك الثقة ولم يوقف له على علة".
- قال الذهبي في "الموقظة": "الشاذ هو ما خالف راويه الثقات، أو ما انفرد به من لا يحتمل حاله قبول تفرده"، وهذا التعريف الجامع الدقيق وهو مشهور عند الشافعي كذلك.
- كثير من المحدثين المتأخرين يقولون أن من شروط الحديث الصحيح ألا يكون شاذاً، ثم قالوا أن الشاذ هو ما خالف فيه الثقة الثقات، لكن حين جاؤوا في باب تعارض الوصل والإرسال بين الثقات قالوا لو خالف الثقة الثقات في الوصل والإرسال فإنهم لا يقدمون قول مجموعة الثقات إنما يقدمون قول الذي خالفهم (وهو ليس تقديماً من باب التعارض إنما من باب القبول) وهذا تناقض.

٣- المضطرب: الحديث الذي يروى من أوجه مختلفة يظهر معها عدم الضبط ولا يترجح وجه منها على آخر، وعند أهل الحديث الأوائل يسمى ما روي من أوجه عدة مع ترجح أحد الأوجه مضطرباً أيضاً.

- كما يستعمل أبو حاتم الرازي "لفظ الاضطراب" على الحديث الذي لم يرو إلا من وجه واحد وكان فيه اختلال ظاهر، و**مثال** عليه ما سأل عنه ابن أبي حاتم أبيه في كتابه العلل في المسألة رقم (١٤١٧)، عن حديث رواه ابن حمير، قال حدثني شعيب ابن أبي شعيب، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة (رضي الله عنه) عن النبي (ﷺ) قال: "أن.... في القرآن كفر"، فقال أبو حاتم: "أن الحديث مضطرب الإسناد حيث أن عروة لا يروي عن أبي سلمة"، مع أن هذا الحديث عند غيره من الأئمة "فرد"، وهذا يدل على توسع في دلالات الألفاظ.
- إذا اختلف الرواة على الحفاظ فإنهم يوهمون تلاميذ هذا الحافظ ولا يوهمون الحافظ، **مثل** الزهري وقتادة، خاصة لو كان التلاميذ متأخرين فلا يضبطون جيداً كتلاميذ أبي إسحاق السبيعي وقد يأتي الناقد ويقول أن الخطأ قد يكون منه أو من تلاميذه.

يستعمل لفظ "مضطرب" بتوسط.

٤- المرسل: "لا يقتصر معناه على مرفوع التابعي ويطلق عند الحفاظ الأوائل على عموم الانقطاع".

أ- استخدم الحفاظ الأوائل لفظ المنقطع لوصف آثار عن التابعين ولم تكن احاديث مرفوعة للنبي (ﷺ)

٥- المسند: "هو الحديث الذي يتصل إسناده إلى النبي(ﷺ)".

ب- وقد يطلق البعض لفظ "المسند" على آثار الصحابة والآثار غير المرفوعة للنبي (ﷺ) وهذا على طرق منها:

حديث مداره على الزهري يرويه عنه ثلاثة من أصحابه: مالك بن أنس، سفيان ابن عيينة، ويونس بن يزيد الأيلي، مالك وسفيان رويا الحديث، عن الزهري، عن النبي(ﷺ) مرسلاً، ويونس يرويه عن الزهري، عن أنس(رضي الله عنه) عن النبي(ﷺ).

استخدام لفظ الإسناد لمقابلة الموقوف، مثال أن يقال: هذا حديث يرويه الزهري واختلف عنه فأوقفه عن الزهري عن أنس، مالك وابن عيينة، وخالفهم يونس فأسنده إلى النبي(ﷺ).

استخدام لفظ الإسناد لمقابلة المرسل، مثال أن يقال: هذا حديث يرويه مالك وابن عيينة مرسلاً عن الزهري، عن أنس، عن النبي(ﷺ) وخالفهم يونس فأسنده عن أنس عن النبي(ﷺ).

٦-الحسن: هو ما استحسن لشيء فيه، وهذا لا يقتضي صحة الحديث من عدمها، ويأتي الاستحسان على ثلاث معانٍ هي:

أ- ما استحسن لغرابته، فيسعى الراوي للتميز ورواية ما ليس عند كل أحد ولذلك يسمونه فائدة في بعض الأحيان (والحديث هنا عن الغرائب التي دون الصحة أما الغرائب في طبقة من الطبقات التي اشتهرت لاحقاً كحديث "إنما الأعمال بالنيات" فلا تندرج تحت هذا القسم)، والدليل على استعمال لفظ "الحسن" على الغريب من الحديث، قول إبراهيم النخعي: "كانوا إذا اجتمعوا كرهوا أن يخرج الرجل حسان حديثه"، والمراد هنا الغرائب حيث أن أبا داوود حين نقل هذه العبارة عينها رواها بالمعنى حيث قال إبراهيم النخعي: "كانوا يكرهون الغريب من الحديث"، كما قال الخطيب البغدادي معلقاً على عبارة النخعي: "عنى إبراهيم بالحسن الغريب، لأن الغريب غير المألوف يستحسن من المشهور المألوف، وأصحاب الحديث

يعبرون عنه المناكير بهذه العبارة"، كما نقل عن الإمام أحمد عن طريق أحد تلاميذه أنه قال: "تركوا الحديث وأقبلوا على الغرائب/ ما أقل الفقه فيهم."

ب- ما روي من غير وجه مع ضعف هذه الأوجه بشرط ألا تكون شديدة الضعف، وقال ابن الصلاح في شرحه للحسن أنه واتضح أن الحديث الحسن قسمان **أحدهما**: الحديث الذي لا يخلو رجال إسناده من مستور لم تتحقق أهليته، غير أنه ليس مغفلا كثير الخطأ فيما يرويه، ولا هو متهم بالكذب في الحديث، أي لم يظهر منه تعمد الكذب في الحديث ولا سبب آخر مفسق، ويكون متن الحديث مع ذلك قد عرف بأن روي مثله أو نحوه من وجه آخر أو أكثر حتى اعتضد بمتابعة من تابع راويه على مثله، أو بما له من شاهد، وهو ورود حديث آخر بنحوه، فيخرج بذلك عن أن يكون شاذا ومنكرا، وكلام الترمذي على هذا القسم يتنزل.

والقسم الثاني: أن يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانة، غير أنه لم يبلغ درجة رجال الصحيح، لكونه يقصر عنهم في الحفظ والإتقان، وهو مع ذلك يرتفع عن حال من يعد ما ينفرد به منحديثه منكرا، ويعتبر في كل هذا – مع سلامة الحديث من أن يكون شاذا ومنكرا – سلامته من أن يكون معللا.

ت- إطلاق الحسن على الحديث الصحيح كامل الشروط، ويدل على ذلك أن الشافعي قال عن حديث ابن عمر في استقبال بيت المقدس في قضاء الحاجة أنه حديث حسن (وهو حديث معروف متفق عليه)، وقال ابن حجر: "أنهم قد يقولون فيما صحّ حديث حسن".

يمكن معرفة المعنى المقصود في لفظ الحسن من سياق كلام الناقد والمعرفة في الأحاديث

٧- الغريب: ويأتي على ثلاثة أوجه:

أ- التفرد المطلق كحديث "إنما الأعمال بالنيات"، أو النسبي كحديث يكون مشهوراً من طريق عائشة -رضي الله عنها- ثم يأتينا بإسناد فرد من حديث أبي موسى، فهذا حديث غريب من طريق أبي موسى وهو مشهور من طريق عائشة.

ب- ما روي من أكثر من إسناد مع عدم شهرته بين المحدثين، ربما يدل عليه كلام ابن رجب حين قال: وأما الحديث الغريب فهو ضد المشهور.

ت- أن الحديث قد يروى بعدة أوجه ثم يتفرد رجل من بين هذه الأسانيد بزيادة في المتن، فيقال عن زيادته غريبة وأصل الحديث متناً وإسناداً ليس غريباً، ودليل إطلاق لفظ الغريب على هذا المعنى هو ما ذكره ابن رجب والترمذي في العلل حيث قال الترمذي: "ورب حديثٍ استغرب لزيادة تكون في الحديث، وإنما يصح إذا كانت الزيادة ممن يعتمد على حفظه"، وقال ابن رجب: "أن هذا أيضاً نوع من أنواع الغريب وهو أن يكون الحديث في نفسه مشهوراً، لكن يزيد بعض الرواة في متنه زيادة تستغرب".

الدرس السابع

التفرد

نقاط مهمة:

١. التفرد من الأبواب النظرية في علم الحديث التي تؤسس لعلم العلل، وهذا الباب وباب التدليس وباب زياد الثقة من أكثر الأبواب النظرية في علم الحديث التي يحتاج لها في علم العلل.
٢. من الفروق بين الفقهاء والمحدثين أن المحدثين قد يعلون بالتفرد، وهذا لا يجري على صنيع الفقهاء.
٣. ليس كل تفرد من الرواة يكون علة، وإن جاء من كلام بعض الحفاظ الأوائل أنهم قد يعلون الحديث بمطلق التفرد، فالأصح من بين مذاهب أهل العلم وصنيع المتقدمين أن التفرد ليس بعلة دائماً، وقد ذكر ابن رجب في الاختلاف بين المحدثين في جعل كل تفرد علة أن بعض العلماء كالبخاري ومسلم وغيرهم من أهل الحديث على خلاف هذا القول.

العمدة في باب التفرد على القرائن، وهي على ثلاثة أنواع:

١.قرائن في الراوي، ويختلف الحكم على التفرد بحسب مرتبة الراوي الذي تفرد في الحديث من حيث الحفظ والضبط والاتقان كما هو مبين فيما يلي:

أ- الأصل في تفرد الحفاظ القبول، وقل ما يرد تفردهم (الحفاظ هم من اشتهروا بمزيد من الضبط والاتقان على سائر الثقات مثل مالك، والزهري، وقتادة، وحماد بن زيد، ويحيى القطان، وأيوب السختياني، ومسعر، وشعبة، ونافع، وسفيان الثوري وغيرهم ممن عرف بالضبط والحفظ) فهذا أدعى للقبول والأدنى فالأدنى.

ب-تفرد الثقات مقبول ومحتج به وقد يرد إن قويت قرائن الرد.

ت-تفرد الصدوق مقبول ويدقق في أمر القرائن (أكثر من أمر الثقة).

ث-تفرد الضعيف وهذا يزيده ضعفاً.

ج- تفرد منكر الحديث، وهذا يجعل الحديث منكراً متروكاً لا يعتبر به.

*فائدة:

- ✓ مراتب الرواة في الاصطلاح الحديثي من الأعلى للأدنى: (ثقات حفاظ – ثقات وسط – صدوقين – شيوخ ضعفاء).
- ✓ الطويل وثابت البناني ويقدم على شعبة في الرواية عن ثابت البناني حيث أنه لازمه حتى خلص إليه علمه.

٢.القرائن في الإسناد

أ- التفرد بالأسانيد الذهبية وما قاربها أشد من التفرد بما دونها؛ لأنها أسانيد يحرص عليها وتنقل وتروى ويرحل لأجلها ولا يفوتها الراوي إذا كانت عنده فيصعب التفرد بها، وكلما زادت قوة الإسناد كان التفرد بالحديث أدعى للنكارة، حيث لا يمكن أن يفوت الحديث الثقات حتى يتفرد به صدوق أو ضعيف.

ب- كلما تأخرت طبقة التفرد كان أدعى للنكارة، لأن التفرد بحديث في الطبقات المتأخرة أصعب –حيث كثر الرواة وعرفت مدارات الحديث وزاد الاهتمام في الحديث ونقله وتم تدوينه–، فيعتبر الشارح التفرد في الطبقة الرابعة مما يستنكر لكن هذا ليس ثابتاً كما يراه الشارح بل يتغير بحسب الحديث وطبقات رواته.

ت- التفرد بالإسناد الذي خالفه الحفاظ أشد من التفرد بالإسناد الذي ليس فيه خلاف، مثل أن يتفرد راوٍ بإسناد متصل ويكون الحفاظ قد رووا الحديث مرسلاً، فهذا تفرد فيه إشكال.

٣. قرائن في المتن

أ- التفرد بأحاديث الأصول والأحكام أشد من التفرد بأحاديث الفضائل، كأن يكون حديث فيه تأسيس لحكم من الأحكام لم يأتِ له عاضد (كل ما ارتفعت قوة المتن تطلبت زيادة

الصفات في الراوي بأن يكون متقن يعتمد على حفظه حتى يحتمل منه أن يأتي بمثل هذا المتن، بخلاف من جرب عليه الوهم مرة والضبط مرة أخرى).

❖ **مثال** عليه ما وقع لأبي حاتم في كتاب العلل في حديث: "قضى النبي (ﷺ) بيمين وشاهد"، توقف فيه في بعض الروايات، وقال: أصل من الأصول (وكان هناك قرائن أخرى لرده وذكرت من ضمنها هذه القرينة).

❖ **مثال** آخر للإمام أحمد في حديث تفرد به محمد بن إسحاق صاحب المغازي، عن سعيد بن عبيد بن السباق، عن أبيه، عن سهل بن حنيف في المذي وأن حكمه النضح، فقال الإمام أحمد: "حكم من الأحكام تفرد به محمد بن إسحاق ولا احكم لمحمد بن إسحاق"، (ومعروف أن ابن إسحاق ليس ممن يعتمد على ضبطه وإن كان من جملة الصدوقين ممن تقبل أخبارهم وقد يحتج بهم).

ب- التفرد بالمتن الذي يخالف الأحاديث الصحيحة أو يعارضها أشد من التفرد بما لا يخالفها.

❖ إذا تفرد راوٍ صدوق بفضل من الفضائل أو بحكم ليس من الأصول أو بموقف من السيرة أو بذكر من الأذكار، ثم كان التفرد ليس عن راوٍ من الرواة المكثرين جداً الذين كثر تلاميذهم، ولم يكن الإسناد من الأسانيد الذهبية؛ فهذا التفرد مقبول ونقول عنه صحيح، لكن إن قويت القرائن واجتمعت فلا شك أن هذا الحديث منكراً!

❖ إذا تفرد ضعيف أو صدوق بحديث بإسناد من أصح الأسانيد فهذه القرينة وحدها تكفي لرد التفرد، ومثال عليه تفرد محمد بن عمرو بن علقمة عن الزهري عن عروة عن عائشة في حديث عن الحيض (وهذا الإسناد مختلف عليه لكنه من أصح الأسانيد) ومحمد بن عمرو قد جربت عليه أوهام وتفرد بإسناد من أصح الأسانيد فاستدعى ذلك النكارة.

إن اجتمعت قرائن تفيد النكارة من الأنواع الثلاثة فالحديث منكر قطعاً، أما فيما عدا ذلك فهي نسبة وتناسب تعتمد على قوة القرائن، يستطيع من خلالها الناقد تغليب جانب على جانب ولا يوجد له قاعدة ثابتة حيث أنها أمور قياسية وغالباً ما يتردد بها النقاد.

الدرس الثامن

التدليس

• العلم في بعض جوانب باب التدليس له ارتباط في علم العلل.

• التدليس في اللغة هو التغطية والستر، وفي اصطلاح المحدثين يعرف بحسب نوع التدليس فهو أنواع كثيرة كل نوع له تعريف مستقل، ونرتبها فيما يلي من الأقل وقوعاً والأندر للأكثر:

١. تدليس القطع: وهو ان يقول "حدثنا" ثم يسكت، ثم يبتدئ كلام جديداً منقطعاً عن "حدثنا"، مثل أن يقول "حدثنا" ثم يلتفت ويقول يا غلام هات الماء، ثم يقول فلان عن فلان، فيظن السامع أنها مرتبطة بـ "حدثنا" في أول كلامه، ولا يعتبر هنا قد صرح بالسماع، وهذا من أندر أنواع التدليس ويكاد لا يعمل به إلا راوٍ واحد.

٢. تدليس التسوية: عُرِف به مجموعة قليلة جداً من الرواة.

٣. تدليس الشيوخ: وهو أن يسمي شيخه بما لا يعرف عنه فيظن السامع أنه شخص آخر، وهنا لا نحتاج أن ننظر في صيغة الرواية فهذا الراوي لم يثبت عنه التدليس (وهو أن يحدث بما لم يسمعه) فإن كان الراوي مدلساً تدليس شيوخ لا نسقط عليه أحكام التدليس ولا نحتاج لإثبات صيغ السماع في رواياته فهو لم يعرف عنه هذا النوع من التدليس (تدليس الإسناد).

ولم يذكر الناظم في هذا النظم سوى نوع واحد وهو الأهم والأكثر وقوعاً وهو تدليس الإسناد: وهو على صورتين:

❖ أن يروي الراوي عن شيخه الذي سمع منه ما لم يسمعه منه بصيغة محتملة ولا يبين عدم سماع الحديث.

❖ أن يروي عمن أدركه وعاصره ولم يسمع منه بصيغة محتملة ولا يبين عدم سماع الحديث (وهذه الصورة تسمى عند بعض المحدثين "الإرسال الخفي").

وهذا في كلا الحالتين مثل أن يقول: "قال فلان" أو "عن فلان" أو "ذكر فلان" أو "حدث فلان" وهذه كلها صيغ محتملة لا تدل على الاتصال الصريح، بخلاف أن يقول "حدثنا فلان" وهو لم يحدثه فهذا كذب.

لا بد أن يثبت التدليس على هذا الراوي حتى نطبق عليه أحكام التدليس، وبعض الرواة وصفوا بالتدليس من المتأخرين وعند التحقيق لا يكون التدليس ثابتاً عليه، فيتم الرجوع لكتب الجرح والتعديل فإن ثبت التدليس على الراوي وصف به وإن لم يثبت بهذه الكتب فلا يحكم عليه بأحكام التدليس دون نظر (فإذا كان المتقدمون قد وثقوه جملة فلا يمكن الحكم عليه بالتدليس من قبل المتأخرين).

لا بد أن نعرف نوع التدليس حتى نعرف كيفية الحكم عليه، وهناك كتاب جمع أشهر المدلسين ونوع تدليسهم وهو كتاب "منهج المتقدمين في التدليس" الذي ذكر الرواة المشهورين ولم يذكر كل الرواة.

شعبة ممن يشدد في التدليس ويقول أن التدليس أخُ الكذب

وقع التدليس من بعض الثقات، فلا يكذب وإنما يروي عن شيخه ما لم يسمعه منه بصيغة محتملة (تدليس الإسناد)، (ولا شك أن الورع يقتضي عدم فعل ذلك، إلا أن من فعل ذلك لا تسقط عدالته ما لم يكن هناك مبالغة في التدليس تقود للكذب).

حكم رواية المدلس (تدليس الإسناد): اشتهر في كثير من كتب الحديث أن حكمه أنه لا يقبل حديثه حتى يصرح بالسماع بقول "سمعت فلان" أو "حدثنا فلان"، وإن قال "عن فلان" لا يقبل حديثه ويكون ضعيفاً (لأنه سبق له أن دلس)، ومثاله أن يقول الناقد: هذا الحديث أخرجه أبو داوود من طريق فلان عن محمد بن إسحاق عن فلان وفيه محمد بن إسحاق وهو مدلس وقد عنعن.

من قرائن التدليس ما يلي:

١. أن يأتي حديث إسناده نظيف (لا يوجد فيه راوٍ ضعيف) ومتنه في غاية النكارة، فإن كان في الإسناد راوٍ مدلس قد عنعن فإنهم يحملون النكارة على هذا المدلس (ولا يحمل الخطأ عليه أو أنه منه، حيث أنه أسقط راوٍ وقد يكون من أسقطه راوٍ متروكاً فيكون هو سبب النكارة).

٢. كأن يكون الراوي مدلساً، وقد سمع عدداً قليلاً من الأحاديث وروى عن هذا الشيخ أكثر مما سمع، فهنا لا بد أن يصرح بالسماع حتى يُحتج بالحديث).

٣. أن يبين الرواة المستورين (والمستور هو من لم يتهم).

٤. تعدد طرق الحديث ومقارنته بمرويات غيره كأن يروي المدلس الحديث على وجه مخالف لما رواه الثقات، فنحمل المخالفة على المدلس (أي أن من أسقطه المدلس هو سبب الاختلاف).

٥. إذا كان الغالب على الراوي التدليس فلا يقبل حديثه كحجة ولا بد من التصريح بالسماع (وقيل عنهم في كتاب منهج المتقدمين في التدليس أن الغالب في رواياتهم التدليس كلهم فيهم إشكال)، مثل: بقية بن الوليد، وحجاج بن أرطاة، وأبو جناب الكلبي وتدليسه شديد جداً

*فائدة: وعند توفر هذه القرائن أو إحداها فيجب التصريح بالسماع لقبول الرواية.

عند كثير من المحدثين الأوائل فالقضية ليست بهذا العموم وكانوا يخضعون كل رواية للتدقيق والفحص حتى يتبينوا هل دلس هذا المدلس هذا الحديث بعينه فإن ثبت لهم أنه دلس ردوه، وإن لم يثبت قبلوه حتى لو كان بالعنعنة (وهذا يخالف الكثير من المعهود لكنه هو الأمر البيّن والجلي في صنيع الحفاظ المتقدمين)، وإثبات ذلك من ثلاثة أوجه:

١. وجود أحاديث في الصحيحين من رواية المدلسين بالعنعنة ولم يعثر على طريق من الطرق لهذا الحديث بالتصريح في السماع من طريق هذا المدلس، فمنهج المحدثين الأوائل أن المدلس لا ترد كل رواياته إذا عنعن وهذا منهج العلماء المتقدمين، وعندما

تقرر ممن بعدهم أن المدلس لابد أن يصرح بالسماع فاحتاروا في هذه الروايات الموجودة في الصحيحين وبدأ النقاد محاولة تفسير أسباب وجود هذه الأحاديث في الصحيحين ولا حاجة لهذه الأجوبة أصلاً!

المشهور أن عنعنة المدلس مردودة (هذا الأمر يقتصر على الثقات أما تدليس الضعاف فهو مردود ولا حاجة أصلا لمعرفة تدليسه فهو ضعيف أصلاً)

٢. سأل أبو داوود الإمام أحمد، وقيل: "سئل عن الرجل يُعرف بالتدليس، يُحتج فيما لم يقل فيه سمعت؟" فقال الإمام أحمد: "لا أدري"، مما يدل على أن هذا الموضوع ليس بهذه القطعية والتسطيح ويحتاج لتعمق ودراسة.
٣. سأل أبو داوود الإمام أحمد عن الأعمش، فهو مدلس والإمام أحمد يحتج به دون أن يجد تصريح للسماع منه، فقال الإمام أحمد: "يضيق هذا"، فقال أبو داوود: "أي أنك تحتج به" وهنا صرح الإمام أحمد أن العنعنة بذاتها ليست دليل على رد الحديث والمراد هنا الإثبات أن الموضوع ليس قطعياً ولا يجب ان يسير على قواعد محددة لكتاب أو نظم معين.